التحديات التنموية لدول العالم الثالث في ظل الثورة الرقمية

ا.د كمال رزي د. حسن توفيق أ. مباركة نعامة
جامعة سعد دحلب البليدة جامعة الزرقاء الأردن جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة :

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها اقتصاد المعلومات و صناعة تخليق المعرفة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الاقتصاد بشكل عام و في فكر التنمية المستدامة الشاملة بشكل خاص ، ليس فقط لما أحدثه من تغيرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية ، و لكن و هو الأهم لما أنتجه و أحدثه من تغيرات في أدوات و وسائل و طرق الإنتاج و التسويق و التمويل و تنمية الكوادر البشرية ، و ما أدى إليه من إدخال مفاهيم الحزم الاقتصادية ، و المنظومات الإنتاجية التفاعلية و ما تبعها من ابتكارات و مجالات عمل جديدة و غير مسبوقة في مجال التوظيف و التعايش و الحياة ، كل هذا نتج عنه صراع عالمي بين الدول المتقدمة و الدول النامية و بين النامية و المتقدمة ذاتها ، و عرض دول العالم الثالث و تنميتها إلى ضغط و حسابات لتجد لها مكان في عالم ما بعد الجات و عالم منظمة التجارة العالمية ، عالم العولمة و عالم الألفية الثالثة إذ لم يقتصر صراعها على رأس المال أو المواد الخام الرخيصة أو الأسواق المفتوحة..... ، بل تطور ليصبح صراعا على المعرفة ، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة و توفر المال و تخلق المواد الخام و تفتح الأسواق بل أن المعرفة تشكل اقتصادا جديدا في مجالاته و في آلياته و في نظمه .

مفاهيم عن التنمية :

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية وغير الحكومية، و استمدت انتشارها بوصفها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بينها، بخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

و قد تم تعريف التنمية بوصفها عملية متطورة، والتي تسعى إلى إحداث الهدف بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حُكما تسير به نحو إلى الأفضل.

مفهوم التنمية الاقتصادية :

هي عملية تاريخية اقتصادية، تستمر فيها التحولات الاجتماعية لإنجاز هدف إستراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للقاعدة الشعبية العريضة بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية في إنجاز مشروعات متكاملة في جميع العمليات: الاستثمار، التخطيط، المعرفة، التكنولوجيا، التنفيذ المتابعة الشعبية والرسمية، في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية(1).

و يمكن ذكر أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية على النحو التالي:

- زيادة الدخل القومي إذ يُعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة(2).
- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية و خاصة التي كانت تستعمرها في مقدمة هذه الأهداف ، وهذا ما استهدفته اقتصاديات الدول النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال .
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، ونجد أنه في معظم الدول النامية على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كثيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، ونصيب عال من دخله القومي.

أما عن الأهداف التنموية على المستوى الكلي أو العالمي ، و التي تسعى الهيئات الدولية الوصول إليها ، خاصة في الدول النامية ، فقد اتفقت كل من هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع صندوق الدولي على وضع الأهداف الإنمائية للألفية الحالية على النحو التالي:**(3)**

- خفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي 1990-2015
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين 1900-2015 ؛
- تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات بمقدار ثلاث أرباع بين 1900-2015 ؛
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدول وإيقاف خسائر الموارد البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية من خلال تطوير أكبر نظام تجاري ومالي عالمي بالنسبة للحاجيات التنموية، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية ؛
- توفير فوائد التكنولوجيا الجديدة ؛

مفهوم الاقتصاد الرقمي :

نقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما(4).

تعريف الفجوة الرقمية(4):

يوجد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الفجوة الرقمية و التي منها :

* يعبر مفهوم الفجوة أو الهوة الرقمية عن الفارق في حيازة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بشكلها الحديث و حيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها بين الدول المتقدمة المنتجة لهذه التكنولوجيات و لبرامجها و لمحتوياتها، و بين الدول النامية التي لا تساهم في إنتاج هذه التكنولوجيات و في صياغة محتوياتها، وهي أيضا الفارق في توزيع هذه التكنولوجيات على الأفراد بين الدول المتقدمة و الدول النامية وكذا بمدى النفاذ إلى المعرفة من حيث توفر البنى التحتية اللازمة للحصول على موارد المعلومات و المعرفة بالوسائل الآلية أساسا دون إغفال الوسائل غير الآلية من خلال التواصل البشري.

إن هذا التعريف يركز على الحد الفاصل بين مدى توافر الشبكات الاتصالاتية، ووسائل النفاذ إليها، وعناصر ربطها بشبكة الانترنت ، أما التعريف الأوسع يضم إلى جانب الوصول إلى مصادر المعرفة، استيعابها من خلال التعبئة والتوعية والتعليم والتدرب، وبالتالي استثمارها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ومنهم من يرى بأن الفجوة الرقمية هي عبارة تستخدم حصرا، لوصف واقع نشأ جراء الثورة التكنولوجية التي طالت ميدان الإعلام والاتصال، على الأقل منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي...وتعني تحديدا واقع البلوغ غير المتساوي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بين الدول الغنية المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو الفقيرة.

ومن خلال كل هذا يمكن بصفة عامة إعطاء الفجوة الرقمية تعريفا موجزا و هو أن هذا المصطلح " الفجوة الرقمية" شاع استخدامه خلال السنوات الأخيرة – للدلالة على الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على الاستفادة من الثورة المعلوماتية الرقمية، وبين من لا يقدرون على فعل ذلك.

وقد أصبح عالم اليوم ينقسم على هذا النحو الرقمي، إضافة إلى تقسيماته التقليدية السابقة، فقد قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) بتقسيم العالم رقميا إلى أربعة مجموعات رئيسية من الدول، بحيث تمثل المجموعة الأولى قادة الثورة المعلوماتية وهم: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أوروبا الغربية، واليابان، في حين تمثل المجموعة الثانية القادة المحتملين وهو دول جنوب أوروبا: كاليونان، إسبانيا والبرتغال، وتمثل المجموعة الثالثة الدول المستفيدة والمشاركة في جني ثمار ثورة المعلومات

وتضم البرازيل، ودول جنوب شرق آسيا، و تمثل المجموعة الرابعة الدول المهمشة وتضم باقي العالم.

تقاس الفجوة الرقمية بدرجة توفر أسس الاقتصاد الرقمي الذي يستند على تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة الإنترنت، وتوفر الطرق السريعة للمعلومات، خدمات التبادل الرقمي، وشبكات الاتصال المختلفة، وهي الأسس الجديدة التي أصبحت تحكم كافة مجالات الحياة، وأسلوب أداء الأعمال ، حيث انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية و زيادة الشركات الجديدة ، التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة الالكترونية و تنفيذ المعاملات المصرفية و المالية و إنشاء الشبكات التعليمية و البحثية و الصحية و السياحية و غيرها و تقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة(5).

أسباب الفجوة الرقمية في الدول النامية:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفجوة الرقمية يمكن إجمال هذه الأسباب في النقاط التالية:

1-الأسباب التكنولوجية للفجوة الرقمية:

أ - سرعة التطور التكنولوجي:

تتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدلات متسارعة : عتاد أو اتصالات أو برمجيات مما يزيد من صعوبة اللحاق بها من قبل الدول النامية. وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2003 فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم عام 2002 حوالي 591 مليوناً ونصف المليون وفي نهاية 2002 مثلت البلدان النامية بنسبة 32% من عدد مستخدمي الإنترنت، وهو مؤشر جيد إلى حد ما، إلا أن سعة النطاق الترددي المتوفرة لمستخدم الإنترنت الأفريقي العادي تقلّ 20 مرة تقريباً عن نظيره الأوربي و8.4 مرات عن نظيره في أمريكا الشمالية، ولكن من المؤكد في التقرير أيضاً أن أي بلد نامٍ لم يبد تخلفاً في عمليات الاندماج في الاقتصاد الرقمي ، وعلى الرغم من هذا فإن نصيب الدول النامية في مجتمع المعلوماتية يبقي متواضعا مقارنة بالدول المتقدمة(6).

ب- تنامي الاحتكار التكنولوجي: أظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلية عالية للاحتكار من طرف الدول المتقدمة سواء على مستوى العتاد أو البرمجيات.

و هذا شكل بياني يمثل إحتكار سوق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في العالم .

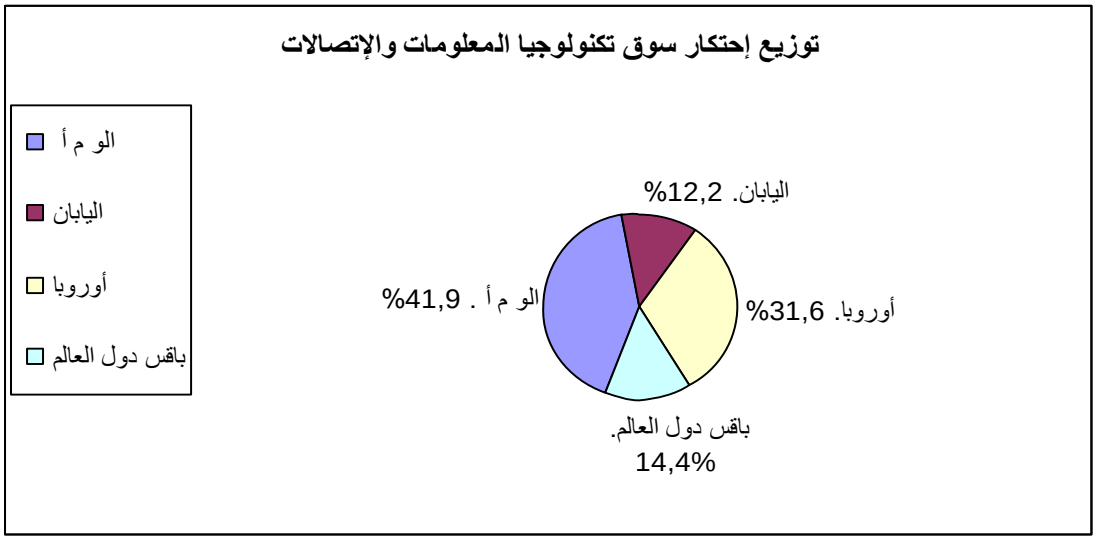

المصدر : فارس بوباكور و اخرون ،**الفجوة الرقمية بين الدول النامية و الدول المتقدمة**، مرجع سبق ذكره ، ص:10 .

ج -تفاقم الإنغلاق التكنولوجي:

مع تنامي النزعة الاحتكارية مصحوبة بشدة الاندماج المعرفي تفاقمت حدة الانغلاق التكنولوجي وحماية السر المعرفي ومن ابرز مظاهره :تفشى ظاهرة الصناديق السوداء، تفتيت المهارات.

د - شدة الاندماج المعرفي:

تتسم منتجات المعلوماتية بشدة الاندماج المعرفي ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لتكنولوجيا المعلومات وتعاظم دورها كقاسم مشترك بين المجالات العلمية والتكنولوجية المختلفة.

2- الأسباب الاقتصادية للفجوة الرقمية(4):

أ -ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات:

على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمستخدم النهائي فان كلفة توطينها محليا في ارتفاع مستمر وذلك لعدة أسباب منها : ارتفاع كلفة إنشاء البنى التحتية لهذه التكنولوجيا وارتفاع كلفة تطويرها.

ب - تكتل الكبار والضغط على الصغار:

تشهد حاليا صناعة المعلومات حركة نشطة للتكتل من قبل الكبار الاقتصاديين ، مما يضيق الخناق على الصغار (الدول النامية) في كثير من المجالات إلى حد الاستبعاد الكامل من حلبة المنافسة.

ج - التهام الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق المحلية:

هذه الشركات تقوم بتوزيع منتجاتها وخدماتها شاملة السوق العالمية على اتساعها تاركة الفتات لشركات التطوير المحلية لتضمر تدريجيا مع تآكل أسواقها.

د - كلفة الملكية الفكرية:

تضيف الملكية الفكرية أعباء ثقيلة على فاتورة التنمية المعلوماتية ، خاصة في ظل الاتفاقيات والتشريعات الملزمة لمنظمة التجارة العالمية ، وهو ما تكافحه منظمات المجتمع المدني بالدول النامية بكل ما وسعها من جهد لكي تظل المعرفة متاحة للجميع.

هـ - انحياز تكنولوجيا المعلومات اقتصاديا لمصلحة القوي على حساب الضعيف:

غالبا ما تنحاز التكنولوجيا إلى الأكثر تقدما والأكثر استخداما لها على حساب الأقل تقدما والأقل استخداما.

3الأسباب السياسية للفجوة الرقمية:

أ - صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية:

تتسم عملية وضع سياسات التنمية المعلوماتية في البلدان النامية بالتعقيد الشديد لان عملية وضع هذه السياسات تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع ودرجة عالية من الوعي تفتقدها كثير من القيادات السياسية التي تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية المعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة للغذاء والمسكن والتعليم والصحة .

ب - سيطرة الولايات المتحدة عالميا على المحيط الجيومعلوماتى:

فالولايات المتحدة هي المسيطر الوحيد على المحيط الجيومعلوماتى وخاصة فيما يتعلق بالانترنت، و ذلك لأنها تحتكر مسئولية تسيير المهام الأساسية للانترنت، و ترفض بشكل قاطع تسليمها إلى أي هيئة أخرى .

ج - سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتى محليا:

فحكومات الدول النامية تسيطر على منافذ المعلومات تحت دعوى حماية الأمن القوم و ذلك من خلال:

* محاولة جعل دولها دول الاقتصاد الريعي، وهو ما يعني أن تكون دولها دولا تنتج خامات أولية طبقًا للمبادئ القديمة مبادئ تقسيم العمل عالميًا.

* الإعلام الموجه ضد عقول الشباب في محاولة لتسطيح فكر الشباب وتحويلهم من العمل إلى الترهل والتفكير البالي.

4- .الأسباب الاجتماعية والثقافية للفجوة الرقمية:

ب - الأمية:

تعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية للفجوة الرقمية ، فكلما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية.

أ – تراجع التعليم وقلة فرص التعلم:

وهو من أهم الأسباب التي تنتج عنها الفجوة الرقمية.

ج - الدخل:

إن الدخل في الدول النامية محدود مقارنة بالدول المتقدمة، وبهذا تنشأ الفجوة الرقمية بسبب الفرق بين الدخل في الدول النامية والمتقدمة.

د - الفجوة اللغوية:

تلعب اللغة دورا رئيسيا في اقتصاد المعرفة لذلك يعد التراجع اللغوي من الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية ، و خاصة أن أغلب المنتجات التكنولوجية و مواقع الأنترنت مبرمجة باللغة الأجنبية و ما أسفر صعوبة في فهمها و ممارستها لدى الدول النامية خاصة الدول العربية .

هـ - الجمود المجتمعي:

تلعب التقاليد و القيم السائدة في مجتمعات الدول النامية دورا مهما في توجهاتها الفكرية و العلمية و ممارستها اليومية مما يؤدي إلى صعوبة في تقبل أي تحولات منافية لهذه التقاليد و القيم .

و- الجمود التنظيمي والتشريعي:

من أهم أسباب الفجوة الرقمية عدم توافر البيئة التمكينية التي تتيح مشاركة متوازنة في إحداث التنمية من قبل قطاعات المجتمع الحكومي والخاص وهذا ناتج عن الجمود التنظيمي والتشريعي.

ز - غياب الثقافة العلمية التكنولوجية:

من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية غياب الثقافة العلمية التكنولوجية وحتى يتم التغلب على هذه الفجوة لابد من أن تكون هذه الثقافة موجودة لدى جميع شعوب الدول النامية.

عوامل توسع الفجوة الرقمية– بين الدول النامية والمتقدمة–(4):

ما انفكت الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا، وليس من سبيل لتجاوز هذه الفجوة إلا بتضافر الجهود من أجل تحقيق نمو لقطاع الاتصالات والمعلومات يشمل كافة دول العالم، غير أن نمو هذا القطاع يبقى دون شك رهن النمو الاقتصادي لهذه البلدان و بالتالي نستطيع ذكر أهم العوامل الأساسية التي تعمل على توسيع مدى الفجوة الرقمية بين الدول النامية والعالم المتقدم في مايلي:

- ❖ كون تقنيات المعلومات والاتصال بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وذلك نظرا لما توفره من وسائل السيطرة المركزية وسهولة المناورة بالأصول الرمزية، وسيولة تدفق السلع المعلوماتية.
- ❖ الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وقد أدى ذلك إلى تحويل عملية إنتاج المعرفة على أساس الربحية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة الحصول على موارد المعرفة.
- ❖ ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق المعلومات فائقة السرعة.

❖ النزيف المتزايد للعقول في الدول النامية، سواء الفعلي الذي يتم من خلال الهجرة، أو الرقمي الذي يتم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت، خاصة للنخبة المتخصصة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، والتى تتعرض حاليًا لجذب شديد من قبل الدول المتقدمة.

❖ سرعة تغيير تقنيات المعلومات والاتصالات يزيد من صعوبة التخطيط التقني، ويجعل القرار التنموي الإستراتيجي رهناً بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالبًا ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية.

وأخيرا وليس آخرًا، وكما حدث بالنسبة إلى مجال موجات الأثير فى الاتصال اللاسلكي، والاختلال الشديد في توزيع نطاق موجاته ما بين الدول المتقدمة والنامية، هناك من ينذر حاليًا باستعمار جديد للفضاء المعلوماتى تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وشعوبه ومدنه وجماعاته، وتستقطب مواقعها على الشبكة العالمية الويب معظم الزوار.

أثار الفجوة الرقمية علي التنمية في الدول النامية(7) :

أنه في ظل الثورة الرقمية و أمام وهم استرداد التكنولوجيا من الدول المتقدمة و نقلها قد أفرز ذلك العديد من الآثار السلبية و المعضلات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية و من أهمها :

– عدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا بشكل تام، إذ أن عملية نقل التكنولوجيا تواجه صعوبات تتمثل في أن هناك مجموعة من الاكتشافات العلمية و التكنولوجية محاطة بسرية تامة ، ثم أن هناك حالات كثيرة لا تعطي فيها الشركات المتعددة الجنسيات هذه التكنولوجيا إلا بتراخيص استخدام الاختراع ، و بأثمان باهظة جدا عن تكاليف إنتاجها .

– خطورة الاعتماد على الاستيراد الأعمى و العشوائي للتقانة المعاصرة من الغرب المتقدم لأنها من نبت بيئة غريبة عن البلدان النامية و تنفع لظروف الدول المتقدمة ، و ليس شرطا أن تنفع لظروف الدول النامية .

– إن التقانة الغربية المستوردة مكثفة لرأس المال ، و من ثم فأنها لا تتلاءم مع ميزة الدول النامية ، و التي تتميز بالوفرة في عنصر العمل و الندرة في عنصر رأس المال.

– ارتفاع كلفة التقانة المستوردة ، إذ تتميز هذه التقانة بأنها ذات كلفة عالية جدا لأسباب منها أنها مكثفة لرأس المال و أنه لا توجد سوق عالية للمعرفة التكنولوجية يتحدد فيها سعر عالمي أو أسعار متعددة يمكن المفاضلة بينها ، أي لا يوجد نوع من المنافسة في تحديد أسعار المعرفة التكنولوجية ، و هذا الأمر ترتب عليه تحمل البلدان النامية كلفا عالية مجحفة انعكس ذلك في المزيد من المديونية و تعميق التبعية للخارج .

1 – -عدم إمكان تكيف الاقتصاد النامي مع الاتفاقيات الدولية مثل الجات و جمود الاقتصاد وعدم إمكان التحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد التنافسي ؛

2 – -زيادة الفكر المتطرف من خلال عدم التفاعل مع الفكر العالمي وتوالد الأحقاد ضد الدول المتقدمة و بالتالي انخفاض الوعي التكنولوجي والتواصل مع العالم؛

3 – -غياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات بين صناع القرار في الدول النامية و غياب الشفافية المعلوماتية في المجتمع.

4 – -غياب صور الاتصال الإنساني بين الحضارات المختلفة مما يؤثر سلبا في اتساع هذه الفجوة وتحولها لفجوة حضارية.

ويمكن القول أنه كان من الأحرى على الدول النامية أن تبحث عن التقانة الملائمة لظروفها التكنولوجية ، و ذلك من خلال الفهم العميق للواقع الاقتصادي و الاجتماعي و لطبيعة المشكلات السائدة فيها ، و من خلال تفجير الطاقات و الإمكانيات العلمية لكودراها المحلية و علمائها ، وذلك عن طريق تغير نظم التعليم و البحث العلمي في هذه البلدان و تطويرها بما يخدم أغراض التنمية و أهدافها .

المبادرات الدولية لعبور الهوة الرقمية في الدول النامية(4):

هناك اهتمام دولي كبير بمشكلة الفجوة الرقمية كما هو مبين في الجدول التالي وهو اهتمام حديث وجاد :

جدول الاهتمام الدولي بمشكلة الفجوة الرقمية

جدول الاهتمام الدولي بمشكلة الفجوة الرقمية		
الوقت	الحدث	المكان
نوفمبر 1999	اجتماعات المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمه ألتجاره العالمية في سياتل في نهاية عام1999	الولايات المتحدة الأمريكية
جوليا2000	قمة الثمانية	أوكيناوا
سبتمبر 2000	قمة الالفيه	الجمعية ألعامه للأمم المتحدة
ماي2001	القمة الحادية عشره مجموعه دول ال ١٥	جاكارتا اندونيسيا–

ماي2002	اللجنة الوزارية لوزراء الإتصالات الأفارقة	القاهرة
سبتمبر2002	اجتماع متابعة أعمال اللجنة الدولية الخاصة بتضييق الفوارق الرقمية بين الشمال والجنوب التي تعمل بإشراف مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.	في مقر الأمم المتحدة بمدينه نيويورك
أكتوبر2004	وتمر إتحاد المصارف	دولة الإمارات – دبي
ديسمبر2004	المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول تكنولوجيا المعلومات	جنيف
4أكتوبر2004	المنتدى العربي الدولي للتكنولوجيا المصرفية	دبي
يونيو2004	الدورة الثامنة لمجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب بالجامعة العربية	مصر
ديسمبر2005	مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي	القاهرة
نوفمبر2005	مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات	تونس
2006	القمة ألحاديه عشره لمنظمه الفرانكفونية	العاصمة الرومانية بوخارست

لكن رغم ذلك تعتبر الدول النامية ضمن المنظور الغربي سوقا واعدة لتكنولوجيات المعلومات إلا أن الفقر المعلوماتي الشديد، وتخلف بنيتها التحتية يقفان حجرة عثرة أمام انتشار هذه التكنولوجيات على نطاق واسع، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود وعلى جميع المستويات لتجاوزه والحد من آثاره.

و قدرت منظمة الأمم المتحدة أن الدول الأكثر فقرا في العالم تحتاج لما يربو عن ملياري دولار بحلول سنة 2004 لتضييق الفجوة الرقمية، وتعهدت بتأمين ربع المبلغ على أن يتم توفير الجزء المتبقي بمساهمة المؤسسات الدولية والدول الكبرى.

كما قامت المنظمة الأممية – وعن طريق المنظمات التابعة لها – بإطلاق عدة مبادرات لمساعدة الدول النامية على الارتباط بالشبكات، حيث يذكر في هذا الصدد قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع برنامج لدعم البنية التحتية للاقتصاد الجديد في أكثر من 80 بلدا ناميا.

وتبذل غرفة التجارة العالمية (CCI) مجهودات معتبرة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على الارتباط بشبكة الإنترنت بأقل التكاليف الممكنة، كما قامت الغرفة بالتعاون مع المنتدى العالمي للأعمال الإلكترونية (GBDE) واللجنة الاقتصادية والصناعية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) بمساعدة الدول النامية للدخول في الاقتصاد الجديد من خلال تقديم الحلول للمشاكل التي تعترضها في هذا المجال.

وتساهم المؤسسات التمويلية الدولية في تحويل الفجوة الرقمية العالمية إلى فرصة رقمية عالمية، وهو ما يفسر تراجع تمويل قطاعات استثمارية فاعلة وبعيدة المدى كالزراعة والصناعة والطاقة والخدمات، مقابل بروز توجهات جديدة لتمويل المنشآت القاعدة المعلوماتية والاتصالية ومشاريع الارتباط بالتجارة الإلكترونية التي تعتبر أولوية لفتح الأسواق المغلقة أمام المنتجات الغربية.

فالبنك الدولي يعمل جاهدا على دعم مشاريع الدول النامية في مجال الارتباط بالإنترنت ومحو الأمية المعلوماتية، ودعم الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات، البرمجيات والاتصالات.

كما أن الدول الثمانية الكبرى (G 8) ملتزمة بالمساعدة في جهود الحد من الفجوة الرقمية وهو ما تبلور في إعلان ميثاق أوكيناوا الصادر في جويلية 2000 باليابان، حيث تبنى هذا الإعلان الدعوة إلى إنشاء مجتمع عالمي للمعلومات من خلال إرساء دعائم إستراتيجية تشمل تقديم المساعدات الفنية والتسهيلات التنموية لتحسين شبكات الاتصال وتنمية الموارد البشرية وتطوير البيئة التشريعية المناسبة لانطلاق التجارة الإلكترونية وازدهارها.

هذا و يعطي المنتدى العالمي بدافوس أهمية كبيرة لمسألة الفجوة الرقمية ، حيث تم تشكيل فريق عمل لمحاربتها بمشاركة 65 شركة عالمية كبرى في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات، من خلال القيام بتمويل ورعاية المعاهد التعليمية و التكوينية المتخصصة في التكنولوجيات الجديدة .

و تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجهود بدأت تؤتي أُكلها ، فعلى سبيل المثال سجلت السنوات القليلة الماضية قفزات كبيرة في ارتباط العديد من المجتمعات النامية بشبكة الانترنت مع التركيز على الوسائل المشتركة للاستخدام التي تؤدي لتخفيض تكلفته ، منها مراكز خدمة المجتمع

للإنترنت بجامايكا وأكشاك البريد الإلكتروني في الهند ، ومقاهي الإنترنت في أمريكا الجنوبية، ونوادي الإنترنت في أوروبا الشرقية والعالم العربي.

وفي إطار سعي الدول النامية للالتحاق بركب الثورة الرقمية تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة ومتماسكة تتمحور أساسا حول العمل على استيعاب وتوطين تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ، والاستفادة من التجارب الشبيهة كتجربة النمور الآسيوية ، وكذا الاهتمام بتطوير البيئة التشريعية والمؤسساتية لتعزيز الشفافية والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتقيد بالمواصفات العالمية، مع العناية بتنمية الموارد البشرية عبر تطوير نظم التعليم وإدماج المعلوماتية في كافة المراحل التعليمية والبرامج التدريبية والتعليم عن بعد ، كما يجب العمل على ترقية ذهنيات الأفراد ومواقفهم من التكنولوجيات الجديدة وعلى رأسها شبكة الإنترنت، بتوضيح استخداماتها المتعددة في مختلف المجالات اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية ، وإبراز فوائدها الكثيرة في إزالة الجهل وفك العزلة وتخفيف حدة الفقر.

بعض التوصيات لتجاوز الفجوة الرقمية في الدول النامية:

- توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و إقامة نقاط النفاذ المجتمعية .
- توصيل المراكز العلمية و البحثية بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المتطورة .
- التشجيع على تطوير المحتوى العلمي و تهيئة الظروف والبيئة التقنية اللازمة لتيسير وجود و استخدام كل لغات العالم في شبكة الانترنت.
- تعاون الدول النامية مع بعضها من اجل التغلب على الفجوة، فبعض الدول النامية تتوهم بإمكانية تحقيق تنمية معلوماتية بمفردها و أقل ما يوصف به هذا التوجه هو السذاجة وضعف النظر الاستراتيجي ، فهل يمكن لأحد أن يتجاهل ما يجرى من تكتلات الكبار والصغار وتحالفهم بغية تحصين مواقعهم على الخريطة الجيومعلوماتية.
- ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تنميتها في صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية و الالكترونية من أجل حفز النمو الاقتصادي و خلق الوظائف كعنصر في إستراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات .
- تشجيع الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص على اتخاذ إجراءات و تنفيذ مشاريع و برامج من أجل استدامة الإنتاج و الاستهلاك و التخلص الآمن بيئيا من مخلفات معدات و أدوات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و إعادة تدويرها .

قائمة المراجع:

1 – نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، **التنمية كيف؟ ولماذا؟**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص:127.

2 – كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،(1986)، ص:70 .

3 – **أهداف الألفية الإنمائية**، مجلة التمويل والتنمية ، تر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مصر، (ديسمبر2003) ، ص :14 .

4 – فارس بوباكور و اخرون ،**الفجوة الرقمية بين الدول النامية و الدول المتقدمة** ، بحث في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2007–2008 ، ص:4 ،6– 7 ،10،22،10

5 – بوشول فايزة و اخرون ، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 2007/5، ص:124.

6–مصطفى رجب، **الطريق الثالث أمام العالم الثالث!!**، مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية ، مارس 2009، ص:2.

عدنان داود محمد ، هدى زوير مخلف ، **الاقتصاد المعرفي** ، دار جرير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،الاردن ،2010، ص:137.